

تأثير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة المصارف العراقية الخاصة(*)

أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني
جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد

bushra.najm@codex.uobaghdad.edu.iq

الباحث: حيدر حميد جواد

ديوان الرقابة المالية الإتحادي

www.alnajafy@gmail.com

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.2.4>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٣/١/٢٩

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/١/١٧

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان مفهوم الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وتأثيره في قيمة المصرف خلال عرض ومناقشة الجوانب المفاهيمية لرأس المال المتعدد وفئاته وأهمية الإبلاغ عنه وعرض وتحليل مفهوم قيمة الوحدة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها ونماذج قياسها، فضلاً عن قياس تأثير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة المصارف العراقية الخاصة.

وتم الإستعانة بقائمة الفحص بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وذلك للوقوف على مستوى الإبلاغ عن رأس المال المتعدد لدى المصارف عينة البحث - التي تم تحديدها بـ(10) مصارف خاصة ضمن السوق النظامي - من خلال تحليل محتوى تقاريرها السنوية وكذلك اعتماد مقياس Tobin's Q لقياس قيمة تلك المصارف، ومن ثم إستعمال بعض النماذج الاحصائية لقياس تأثير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة المصارف عينة البحث.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها: يرتبط الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وقيمة المصارف عينة البحث بعلاقة طردية وعليه فإن الإبلاغ عن رأس المال المتعدد يمكن أن يؤثر إيجابياً في قيمة المصارف عينة البحث، وفي ضوء ما تم التوصل إليه من إستنتاجات تم تقديم عدد من التوصيات كان من بينها: ضرورة التوسع في ممارسات الإبلاغ عن المعلومات في المصارف العراقية الخاصة على أساس قاعدة عريضة من رؤوس الأموال لما يوفره من معلومات مهمة ومتكاملة، ومن ثم زيادة الشفافية وتقليل حالة عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك بالنتيجة على أسعار الأسهم في السوق وتعظيم قيمة المصارف العراقية الخاصة.

الكلمات المفتاحية: الإبلاغ عن رأس المال المتعدد، قيمة الوحدة الاقتصادية.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢٣
الصفحات: ٩٢-٧١

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

The Effect of Multi-Capital Reporting on the Value of Iraqi Private Banks^(*)

Researcher: Hayder Hameed Jawad

Federal Board of Supreme Audit

www.alnajafy@gmail.com

Prof. Dr. Bushra Najm Al-Mashhadani

Baghdad University

College of Administration and Economics

bushra.najm@codec.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The research aims to explain the concept of reporting multi-capital and its impact on the value of the bank by presenting and discussing the conceptual aspects of multi-capital and its categories and the importance of reporting it, presenting and analyzing the concept of the value of the economic unit, the factors affecting it and its measurement models, as well as measuring the impact of reporting the multi-capital on the value of Iraqi private banks.

The checklist was used based on previous studies related to the subject in order to find out the level of reporting on multi-capital in the research sample banks-which were identified as (10) private banks within the regular market-through analyzing the content of their annual reports as well as adopting the Tobin's Q scale to measure the value of those banks and then using some statistical models to measure the impact of reporting on Multi-capital in the value of banks, a research sample.

The research reached a set of conclusions, the most important of which were: Reporting on multi-capital and the value of the banks in the research sample is related to a positive relationship, and therefore reporting on multi-capital can positively affect the value of the banks in the research sample. In light of the conclusions reached, a number of Among the recommendations were: the need to expand information reporting practices in Iraqi private banks on the basis of a broad base of capital because of the important and integrated information it provides, thus increasing transparency and reducing the state of asymmetry in information and its reflection as a result on stock prices in the market and maximizing the value of Iraqi private banks.

Key words: Multi-Capital Reporting, The Economic Unit Value.

(*) The research is extracted from a PhD thesis of the first researcher.

المقدمة:

ظلت النظرة لرأس المال على أنه ثروة على شكل أموال أو أصول يمكن تمثيلها مالياً هي المسيطرة إلى وقت قريب، إلا أن هذه النظرة لرأس المال أصبحت من الماضي لاسيما مع التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية وإقتصاد المعرفة، فضلاً عن التغيرات المناخية العديدة التي أصبحت الشغل الشاغل للعالم اليوم لما لها من تأثير في الأنشطة التي تمارسها الوحدات الاقتصادية كما أن لتلك الأنشطة تأثير في البيئة والمجتمع أيضاً.

لذا برزت الحاجة إلى توسيع مفهوم رأس المال ليشمل الموارد غير المالية سواء كانت اجتماعية أو بيئية، فضلاً عن الموارد المالية ودعمت هذا الاتجاه العديد من الجهات والمبادرات العالمية مثل مبادرة الإبلاغ العالمي GRI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) وصولاً لمجلس الإبلاغ الدولي المتكامل (IIRC) الذي تبنى مفهوم رأس المال المتعدد من خلال مطالباته للوحدات الاقتصادية بتوفير المعلومات وإيصالها إلى أصحاب المصلحة بشكل طوعي عن كل ما يساهم في خلق قيمة للوحدة الاقتصادية أو التأثير فيها التي أشار إليها بأرصدة القيمة وقسمها إلى ستة فئات شملت (رأس المال المالي، رأس المال المصنع، رأس المال البشري، رأس المال الفكري، رأس المال الاجتماعي والعلائقي، رأس المال الطبيعي) ووفقاً لما جاء في إطار الإبلاغ الدولي المتكامل.

وبناءً على ما تقدم، فإن تبني إنموذج رأس المال المتعدد من قبل الوحدة الاقتصادية يمكن أن يتغلب على قصور الإبلاغ المالي التقليدي ويزيد من الشفافية نتيجة توفير المعلومات المالية وغير المالية دون إهمال أي معلومة ذات أهمية لعملية خلق القيمة في تلك الوحدة، وكذلك يمكن أن يساهم في التقليل من حالة عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة المعلومات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم الوحدة الاقتصادية والذي ينعكس بدوره على قيمة الوحدة الاقتصادية.

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تزايد الدعوات في الآونة الأخيرة من أصحاب المصالح الذين أصبحوا أكثر ذكاءً وتميزاً بضرورة قيام الوحدات بالإبلاغ عن المعلومات غير المالية التي تخص الأنشطة البيئية والاجتماعية وعملية خلق القيمة في الوحدة الاقتصادية أو ما يطلق عليه بتوسيع الأطر التقليدية للإبلاغ المالي والإبلاغ عن رأس المال المتعدد وذلك لقصور الإبلاغ المالي التقليدي عن توفير رؤية كافية للأبعاد المتعددة لقيمة الوحدة ولتقييم أداء شامل لكافة أنشطتها لمواكبة متطلبات البيئة المعاصرة، ويمكن توضيح مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل هنالك تأثير للإبلاغ عن رأس المال المتعدد بإطار الإبلاغ المتكامل الدولي في قيمة المصارف العراقية الخاصة عينة البحث؟

ثانياً: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوعه كونه يتناول الإتجاه الحديث في الإبلاغ وهو الإبلاغ عن رأس المال المتعدد بإطار الإبلاغ المتكامل الدولي وكيفية تأثيره في قيمة الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. عرض ومناقشة الجوانب المفاهيمية لرأس المال المتعدد وفئاته وأهمية الإبلاغ عنه، فضلاً عن مناقشة مفهوم قيمة الوحدة الاقتصادية وعرض نماذج قياسها.
٢. اختبار تأثير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة المصارف العراقية الخاصة عينة البحث.

رابعاً: فرضية البحث:

يسعى هذا البحث لإختبار الفرضية الآتية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة المصارف العراقية الخاصة عينة البحث.

خامساً: مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث بجميع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) البالغ عددها (44) مصرفاً منها (21) مصرفاً ضمن السوق النظامي و(23) ضمن السوق الثانوي ويعود السبب في اختيار المصارف الخاصة لأنها تتميز عن غيرها من الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى قطاعات أخرى غير القطاع المصرفي في أنها أكثر نشاطاً في عمليات التداول في السوق، كما أنها طبقت معايير الإبلاغ المالي الدولية في الآونة الأخيرة، وكذلك معايير لجنة بازل II و بازل III، فضلاً عن خضوعها لرقابة البنك المركزي العراقي وامثالها لمتطلباته وكل ماسبق له تأثيرات ايجابية على الإبلاغ وجودة المعلومات المبلغ عنها مما قد يساعد في تلبية متطلبات هذا البحث ويتناسب مع متغيراته وقد اختار الباحثان عينة من (10) مصارف خاصة من ضمن السوق النظامي كما موضحة في أدناه:

١. الأهلي.
٢. المنصور للاستثمار.
٣. بغداد.
٤. المتحد للإستثمار.
٥. آشور.
٦. التجاري العراقي.
٧. الشرق الاوسط للاستثمار.
٨. الموصل.
٩. الإستثمار.
١٠. الخليج.

سادساً: وسائل جمع البيانات والمعلومات:

لغرض تحقيق أهداف البحث بشقيه النظري والتطبيقي سيعتمد الباحثان على الادوات والوسائل الضرورية للوصول الى ذلك، وعلى المستوى النظري سيتم التركيز على ماتوافر من المصادر العربية والاجنبية من كتب ودوريات ورسائل وأطاريح جامعية، أما الجانب التطبيقي فسيعتمد الباحثان على عدة وسائل للحصول على البيانات المطلوبة التي أهمها التقارير السنوية المنشورة لعينة من المصارف العراقية الخاصة.

سابعاً: حدود البحث:

١. الحدود الزمانية: تتمثل بالتقارير السنوية لعينة من المصارف العراقية للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠).
٢. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الثاني: الإطار النظري:

أولاً: مفهوم رأس المال المتعدد وطبيعته وأهمية الإبلاغ عنه:

يرى Bhasin أن مشهد تقارير الوحدات الاقتصادية يتغير بسرعة وإن المفاهيم والعناصر والمبادئ التي تميز طريقة تخطيط الوحدات الاقتصادية لأدائها السنوي وإدارتها والإبلاغ عنها موضع تساؤل ومناقشة وإعادة تصميم في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن توسيع نطاق أداء الوحدات الاقتصادية وإعداد التقارير يعد قضية رئيسية (Bhasin, 2017:35). وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك التطور هو طلب مزيد من الإفصاح في تقارير الوحدات الاقتصادية والذي أدى بالنتيجة إلى تلك التطورات والتغيرات في أساليب وأطر الإبلاغ من إعداد التقارير المالية إلى تقارير الاستدامة ومن ثم التقارير المتكاملة (Stroehle & Murthy, 2019: 2)، إذ تسعى تلك الأطر إلى إبراز علاقة الوحدة الاقتصادية بالمجتمع والبيئة في لغة المحاسبة وإعداد التقارير، إذ تهتم معظم الأطر بكل من تأثير عمليات الوحدة الاقتصادية على المجتمع والبيئة (التأثير) وتأثير المجتمع والبيئة على عمليات الوحدة الاقتصادية ونتائجها المالية وربحياتها (الأهمية المادية).

إلا أنه تم انتقاد التقرير المالي وتقرير الاستدامة لأنهما يقدمان مراجعة سابقة عن الأداء، وكذلك فهما فشلا في الربط بين قضايا الاستدامة والاستراتيجية الأساسية للمنظمة فهما تاريخيان بطبيعتهما، وغالباً لا ينقلان أي معلومات إضافية أخرى يمكن عدّها مهمة عند تحليل الأفاق المستقبلية للوحدات الاقتصادية، وقد تعزز هذا النقد أيضاً من خلال حقيقة أن هناك طلباً متزايداً للمستثمرين لتقديم التقارير التي تحتوي أيضاً على معلومات غير مالية، والتي قد تشمل المقاييس البيئية والاجتماعية والحوكمة (Moloi & Iredele, 2020:3). وبذلك فإن تلك التقارير غير قادرة على تزويد أصحاب المصلحة بالروابط والعلاقات المطلوبة التي تعد أساسية لتقييم أداء الأعمال واستراتيجيتها وإمكانية خلق القيمة المستقبلية بشكل فعال ونتيجة لذلك أضحي يُنظر إلى الإبلاغ المتكامل (IR) على أنه رد على هذا النقد (Bernardi & Stark, 2018:2).

إذ يشار إلى الإبلاغ المتكامل بأنه "أداة توفر تمثيلاً شاملاً لجميع الأبعاد التي تؤثر في قدرة الوحدة على خلق قيمة بمرور الوقت من منظور مستقبلي يستند إلى المبادئ وعناصر المحتوى التي تم وضعها في الإطار الذي تم إصداره في عام ٢٠١٣ من قبل مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي (IIRC)^(١) (Nicolo, et.al., 2020:3-4).

وجوهر إطار الإبلاغ المتكامل هو رأس المال المتعدد الذي تستخدم الوحدة بموجبه الموارد والعلاقات (التي يشار إليها باسم رؤوس الأموال) وتتفاعل مع البيئة الخارجية لخلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل فتسمح القدرة على خلق القيمة للوحدة بتزويد موردي رأس المال بعائد

(١) مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي (IIRC): هو تحالف عالمي من المنظمين والمستثمرين والشركات وواضعي المعايير ومهنة المحاسبة والمنظمات غير الحكومية.

على الاستثمار كما يكون لها عدد من النتائج الاجتماعية والبيئية وعليه فإن جميع المعلومات المتعلقة بهذه العملية يقدمها الإبلاغ المتكامل (Krasodomska,2014:112).

لطالما عُرِفَ رأس المال على أنه ثروة على شكل أموال أو أصول أخرى، فإذا كان كذلك فلماذا في كثير من الأحيان عندما نبلغ عن أعمالنا يكون من منظور مالي بحت؟ فمن الملاحظ أنه عند تقييم أي نشاط تجاري، يتم أخذ العديد من العوامل المختلفة في الحسبان، مثل سمعة النشاط التجاري وقاعدة الزبائن وقوة فرق العمل والمنتج أو الخدمة التي يوفرها النشاط التجاري فلماذا لا يتم اتباع هذا المنهج الشامل نفسه عند الإبلاغ داخل الوحدة نفسها؟

كما يرى Smith في السياق ذاته أنه في ضوء بيئة الأعمال المتغيرة بسرعة، فإن النظرة والتعريف التقليديين لرأس المال وتأطيرهما حصرياً في إطار أصحاب المصلحة الماليين تولد وجهة نظر غير كاملة (Smith,2015:23).

ونتيجة لذلك يرى الباحثان إن هذا المفهوم (رأس المال) بدأ يتطور ويتوسع فعلاً في الآونة الأخيرة متجاوزاً السياق الاقتصادي ليشمل كل ما يخص رفاهية الإنسان اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وقد يكون السبب في هذا التطور هو المبادرات الدولية مثل اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) ومبادرة حساب الثروة وتقييم خدمات الأنظمة الإيكولوجية التي تهتم برأس المال الطبيعي ودعوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى الاعتراف برأس المال الاجتماعي، فضلاً عن الاهتمام المتنامي برأس المال الفكري منذ تسعينيات القرن الماضي الذي بدوره عزز الاقتصاد القائم على المعرفة.

لذا أصبح يشار إلى رأس المال فيما بعد بأنه "مخزون من أي شيء ينتج عنه تدفق للسلع أو الخدمات القيمة المهمة لرفاهية الإنسان" (McElroy & Thomas,2015:427).

وبناءً على ما تقدم فقد بدأت الوحدات الاقتصادية تنظر الى الاشكال الاخرى لرأس المال سواء الاجتماعي أو الفكري أو البشري، فضلاً عن رأس المال المالي وتحاول إيصال المعلومات عنها وهذا ما استدعى ظهور مفهوم رأس المال المتعدد الذي يُعد إنموذجاً يستند اليه الإبلاغ المتكامل وهو من أهم مفاهيمه وركائزه الأساسية.

لذلك أصدر مجلس الإبلاغ الدولي المتكامل اطاره الدولي سنة ٢٠١٣ الذي اعتمد على المشاريع الأخيرة التي اقترحت أطراً رأسمالية متعددة، ولاسيما مشروع سيجما (٢٠٠٣) ومنتدى من أجل المستقبل (٢٠٠٩)، التي حددت في البداية خمسة رؤوس أموال كما سبق ذكرها.

ويقترح ذلك الإطار ستة رؤوس أموال، من خلال إضافة رأس مال فكري إلى مجموعة رؤوس الأموال المذكورة أعلاه وتدرج جميع هذه المقترحات أن المؤسسات تخلق قيمة باستخدام وإنشاء قاعدة عريضة من رؤوس أموال متعددة (Haji & Hossain,2016:421).

إذ يُعرّف إطار الإبلاغ الدولي المتكامل رؤوس الأموال بأنها "أرصدة القيمة التي تعتمد عليها جميع الوحدات الاقتصادية في نجاحها على أنها مدخلات لنموذج أعمالها، التي يتم زيادتها أو تخفيضها أو تحويلها من خلال أنشطة الأعمال والمخرجات الخاصة بالوحدة" (IIRC,2013:33).

فيما يذكر Moolman,et.al. تعريفاً آخر لرؤوس الأموال على أنها "الأموال المالية المتاحة والأصول المتاحة للاستخدام في الإنتاج والأصول الفكرية والأشخاص وعلاقات أصحاب المصلحة وتوافر الموارد الطبيعية لدعم الازدهار في الماضي والحاضر والمستقبل" (Moolman,et.al., 2016:604).

ويرى الباحثان ان رأس المال المتعدد هو الموارد المالية وغير المالية التي تعتمد عليها أي وحدة إقتصادية والتي يتعامل معها نموذج الأعمال كمدخلات ومن خلال أنشطة الوحدة يحولها الى مخرجات تتمثل بالسلع والخدمات أو المنتجات الثانوية والنفائيات (مع الأخذ بالحسبان الموارد التي لا تملكها الوحدة التي تتأثر بتلك الأنشطة والمخرجات) مما ينتج عنها زيادة أو نقصان أو تحويل في تلك الموارد الأمر الذي يؤدي الى خلق قيمة للوحدة وللآخرين.

وبحسب Flower فإن مفهوم IIRC لرأس المال المتعدد، إذا ما تم تطبيقه بشكل مناسب فمن شأنه أن يسهل بالتأكيد الإبلاغ عن تأثير الوحدة الاقتصادية في المجتمع والبيئة، ومن ثم في الاستدامة (Flower,2014:6).

وقد تختلف وتتعدد التصنيفات لرأس المال المتعدد بحسب بعض الباحثين والجهات المعنية بهذا الشأن، إلا أن مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي صنف رأس المال المتعدد لستة أنواع وكما يأتي: (IIRC,2013:11-12)

١. **رأس المال المالي:** مجموعة الأموال التي تكون متاحة لوحدة ما لاستخدامها في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات والتي يتم الحصول عليها من خلال التمويل، مثل الديون أو حقوق الملكية أو المنح، أو تلك الناتجة عن العمليات أو الاستثمارات.

٢. **رأس المال المصنّع:** هو الأشياء المادية المصنّعة (المتميزة عن الأشياء المادية الطبيعية) المتاحة للوحدة لاستخدامها في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بما في ذلك: المباني والمعدات والبنية التحتية مثل الطرق والموانئ والجسور ومحطات معالجة النفائيات والمياه.

٣. **رأس المال الفكري:** أصول الوحدة والقائمة على المعرفة، بما في ذلك: أ. الملكية الفكرية: مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والبرمجيات وحقوق الامتياز والتراخيص.

ب. **رأس المال التنظيمي:** مثل المعرفة الضمنية والأنظمة والإجراءات والبروتوكولات.

٤. **رأس المال البشري:** كفاءات الأفراد وقدراتهم وخبراتهم ودوافعهم للابتكار، بما في ذلك: أ. التوافق مع ودعم إطار عمل حوكمة الوحدة الاقتصادية، ومنهج إدارة المخاطر، والقيم الأخلاقية.

ب. القدرة على فهم وتطوير وتنفيذ استراتيجية الوحدة الاقتصادية.

ت. الولاءات والدوافع لتحسين العمليات والسلع والخدمات، بما في ذلك قدرتها على القيادة والإدارة والتعاون.

٥. **رأس المال الاجتماعي والعلائقي:** الوحدات والعلاقات داخل المجتمعات وفيما بينها، ومجموعات أصحاب المصلحة والشبكات الأخرى، والقدرة على مشاركة المعلومات لتعزيز الرفاه الفردي والجماعي ويشمل رأس المال الاجتماعي والعلائقي: أ. الأعراف والقيم والسلوكيات المشتركة.

ب. العلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والثقة والرغبة في المشاركة التي طورتها الوحدة وتسعى جاهدة للبناء والحماية مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

ت. الأصول غير الملموسة المرتبطة بالعلامة التجارية والسمعة التي طورتها الوحدة.

ث. الترخيص الاجتماعي للوحدة الاقتصادية لمزاولة أعمالها.

٦. **رأس المال الطبيعي:** جميع الموارد والعمليات البيئية المتجددة وغير المتجددة التي توفر السلع أو الخدمات التي تدعم الازدهار الماضي أو الحالي أو المستقبلي لمنظمة ما، ويشمل:

أ. الهواء والماء والأرض والمعادن والغابات.

ب. التنوع البيولوجي وصحة النظام البيئي.

وتجدر الإشارة إلى أن إطار الإبلاغ المتكامل الدولي يسمح للوحدات الاقتصادية بتصنيف رؤوس الأموال بشكل مختلف. فمثلاً، قد تعد بعض الوحدات العلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين والأصول غير الملموسة المرتبطة بالعلامة التجارية والسمعة (وكلاهما محدد كجزء من رأس المال الاجتماعي والعلائقي) على أنها رؤوس أموال منفصلة أو جزءاً من رؤوس أموال أخرى أو تتقاطع مع عدد من رؤوس الأموال بشكل خاص وبالمثل، تُعرّف بعض الوحدات رأس المال الفكري على أنه يشتمل على ما تعدّها رؤوس أموال بشرية "هيكلية" و"علائقية" (IIRC,2013:12).

وبناءً على ذلك يرى الباحثان ان اطار الابلاغ الدولي المتكامل أبدى مرونة عالية فيما يتعلق بتصنيف رؤوس الأموال، وقد يكون ذلك هو السبب في اختلاف تصنيفات رؤوس الأموال سواء على مستوى الدراسات التي ذكرت مثل تلك التصنيفات أو حتى في تبني الوحدات الاقتصادية لتصنيف معين يناسب غرضها وظروفها الخاصة.

وفي كل الأحوال وبغض النظر عن تلك التصنيفات يطلب مجلس الابلاغ المتكامل الدولي من أي وحدة اقتصادية عدم إغفال أيٍّ من رؤوس أموالها الذي تستخدمه أو تؤثر عليه (IIRC,2013:12).

وقدّم IIRC فكرة هيكلية المعلومات على أساس ستة أنواع من رأس المال تمثل رأس المال: المالي، والمصنع، والفكري، والاجتماعي والعلائقي، والبشري، والطبيعي، وعلى الرغم من أن المقاييس المستخدمة للإبلاغ عن بعض رؤوس الأموال هذه راسخة في أطر الإبلاغ السابقة، إلا أنه لا توجد أنماط إبلاغ لرؤوس أموال أخرى حتى الآن (Almasan,et.al.,2019:576).

وهذا النموذج الجديد القائم على التفكير المتكامل جعل الاستدامة في المقدمة وأعاد تعريف الدور المحاسبي، إذ لم يعد هدف المحاسبة اليوم يتبلور فقط في إنتاج معلومات مالية مفيدة بل ان المحاسبة كنظام معلومات يجب أن توفر معلومات شاملة ملخصة مشتقة من تمازج الأداء المالي وغير المالي وفقاً لتحول نموذجي في تقارير الوحدات (Gokten,2017:12).

يتخذ الإبلاغ عن رأس المال المتعدد عدة أشكال فقد يتم الإبلاغ عنه مالياً أي من خلال التعبير عن المعلومات بوحدات نقدية وهذا ما يُلحظ جلياً في القوائم المالية مما يجعلها قابلة للمقارنة، أو يتم الإبلاغ عنه بشكل كمي أي من خلال تضمين المعلومات كمياً بصورة نقدية أو غير نقدية والتعبير عنها من خلال الأرقام والنسب والمعدلات والاحصائيات وهو ما يجعلها قابلة للمقارنة بشكل مقبول، هذا فضلاً عن الإبلاغ الوصفي الذي يشرح ويفسر ما يحيط بالوحدة الاقتصادية من أحداث داخلية وخارجية في صورة وصفية غير مالية وبمثابة شرح وتفسير للعمليات المالية، فيعالج القصور بالإبلاغ المالي التقليدي ويوفر معلومات مستقبلية تتعلق برؤوس الأموال الاجتماعية والطبيعية وغيرها ويعمل على تماثل المعلومات كي يجعلها قابلة للمقارنة (العوادلي، ٢٠١٨: ٨٦-٨٧).

تقليدياً ركز الإبلاغ في القطاع المصرفي على رأس المال المالي وإلى حدٍ ما رأس المال البشري ومع ظهور عالم رقمي وفكرة عدم الوضوح التي تهدد المصارف نفسها، أصبح النظر بعناية في استخدام رؤوس الأموال الأخرى وأثارها عليها أمراً متزايد الأهمية كما يُعد الإبلاغ عن دور الموارد والعلاقات التي تستخدمها الوحدة وتتاثر بها، والتي يشار إليها مجتمعة باسم "رؤوس

الأموال"، ودورها في خلق القيمة بمرور الوقت مفهوماً أساسياً بالنسبة لمجلس الإبلاغ المتكامل الدولي (IIRC,2015:2).

كما أن تعرض القطاع المصرفي أيضاً لضغط شديد لزيادة الأرباح وإعتماد تقنيات مالية جديدة والتنافس مع الداخلين الجدد إلى السوق في أعقاب الأزمة المالية العالمية في المدة الممتدة من ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أعطت للمصارف رغبة طبيعية في توضيح إستدامتها وقيمتها بشكل أفضل لأصحاب المصلحة، إذ بدأ عدد متزايد منها في استخدام إطار الإبلاغ المتكامل الدولي كجزء من إستراتيجيتها بهدف توضيح قيمة برنامجها المصرفي (Doni,et.al.,2019:10).

وإدراكاً من مجلس الإبلاغ الدولي المتكامل IIRC لهذه الاتجاهات والتطورات في الصناعة المصرفية فقد أصدر مؤخراً وثيقتين توضحان تطبيق مفاهيم الإبلاغ المتكامل لرؤوس الأموال، إذ كانت الأولى في عام ٢٠١٥ بعنوان (تطبيق مفهوم التقارير المتكاملة "رؤوس الأموال" في الصناعة المصرفية)، فيما كانت الثانية في عام ٢٠١٦ بعنوان (تطبيق مفاهيم إعداد التقارير المتكاملة للنتائج ورأس المال الاجتماعي والعائقي في الصناعة المصرفية).

ومما سبق يتضح للباحثين أن القطاع المصرفي يتميز عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالمصارف إلى جانب كونها الممول والمحرك لباقي الوحدات الاقتصادية غالباً ما تركز على عناصر القوة لديها المتمثلة بالموارد البشرية والفكرية، فضلاً عن شبكات علاقاتها الواسعة ومساهماتها الاجتماعية وعليه يصبح توفير المعلومات عن مثل تلك الأمور غير المالية مهم جداً، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالموارد المالية، إذ يُظهر ذلك قوة ومرونة نماذج أعمال تلك المصارف وقد يصبح ساحة للتنافس بين المصارف لجذب المستثمرين والحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال المتاحة.

وتتفاعل أي وحدة إقتصادية وفقاً لرسالتها ورؤيتها مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لخلق قيمة من خلال مزيج من رؤوس الأموال التي تنتمي جزئياً إلى الوحدة نفسها وجزئياً إلى الآخرين مثل المجتمع المحلي أو الحكومة الوطنية، ومن ثم فإن وصفاً موجزاً للتعدلات في رؤوس الأموال التي أنشأتها الأعمال ضروري من أجل إبلاغ متكامل فاعل (Salvioni & Bosetti,2014:7).

تقول Rachel Jackson وهي رئيس قسم الاستدامة في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) "على الرغم من أن الوحدات الإقتصادية تعتمد على رؤوس الأموال الستة بدرجات مختلفة، فإن رؤوس الأموال هذه مجتمعة تؤثر في بقاء أي وحدة على المدى الطويل وتؤثر في خلق قيمتها، ولذلك يعد الإبلاغ عنها عنصراً حاسماً في تقارير الوحدات المستقبلية وسيكون ضرورياً لتلبية توقعات أصحاب المصلحة" (ACCA,2013)، إذ لا يمكن الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم قدرة الوحدة على إنشاء قيمة مستدامة بمرور الوقت من نموذج تقارير الوحدات السائد.

وفي السياق نفسه يرى Morros أنه لضمان البقاء على المدى الطويل، سيحتاج قادة الأعمال بشكل متزايد إلى قياس وإدارة القيمة التي يخلقونها والإبلاغ عنها لكل من المجتمع والمساهمين، وعليه سوف يحتاجون إلى اتخاذ قرارات على أساس خلق القيمة المؤسسية والمجتمعية، مع تقدير كامل لكيفية تأثير هذا الأخير في الأول (Morros,2016:343).

ووفقاً لذلك فقد تم الجمع بين العديد من التطورات في القطاع المصرفي بالتحديد لخلق حوافز قوية للمصارف للإبلاغ عن كيفية إدارتها لهذه الأشكال من رأس المال ومنها ما يأتي: (Doni,et.al.,2019:3)

١. إدخال الشركات الاستهلاكية الذي يزيد من حدة المشهد التنافسي للمصارف.
 ٢. التكنولوجيا الجديدة التي قادت المصارف إلى إعادة النظر بشكل أساسي في عرض القيمة الخاص بها لمواجهة تحديات الرقمنة.
 ٣. أدى الإضرار بسمعة القطاع المصرفي في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ إلى حالات انخفاض بعض الأسعار/ القيم الدفترية عن تلك الخاصة بالعديد من القطاعات الأخرى.
 ٤. الإدراك بأن رأس المال البشري الموهوب قد يصبح نادراً في الساحة التنافسية.
- وبحسب Doni,et.al.، يمكن القول إن رؤوس الأموال غير المالية لاسيما رؤوس الأموال البشرية والفكرية والاجتماعية والعلائقية هي أكثر أشكال رؤوس الأموال أهمية بالنسبة للمصارف في الوقت الحاضر (Doni,et.al.,2019:3)، إذ يتم خلق القيمة في القطاع المصرفي وربما أكثر من غيره من خلال "استهلاك" رؤوس الأموال غير المالية نظراً لأن "المصارف تعتمد في الغالب على رؤوس الأموال تلك لخلق ميزة تنافسية" (Titko & Shina,2017:193).
- ونظراً لما سبق فإن الإبلاغ عن رأس المال المتعدد سيكون مفيداً للغاية، إذ أنه سيشجع الوحدات على التفكير في أعمالها ثم الإبلاغ عنها على المدى الطويل وفي سياق أوسع من الأداء المالي (ACCA,2013:9)، كما أنه سيكون مفيداً لأصحاب المصلحة مثل الزبائن والموظفين، الذين يرتبطون بوحدات إقتصادية ذات مسؤولية اجتماعية أكبر وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى تحسين الأداء المالي (Barth,et.al.,2017:5-6).

ثانياً: مفهوم قيمة الوحدة الاقتصادية

جذب موضوع قيمة الوحدة قدراً كبيراً من الإهتمام من المديرين التنفيذيين في الوحدة والباحثين أيضاً (Dang,et.al.,2020:63-64) فينظر Septiana & Gustyana إلى قيمة الوحدة كشرط على الوحدة أن تحققه ويعكس ثقة الجمهور في تلك الوحدة، هذا وتنعكس قيمة الوحدة في سعر السهم (Septiana & Gustyana,2021:82)، إذ يتشكل سعر السوق لأسهم الوحدة بين المشتري والبائع أثناء المعاملة لأن سعر سوق الأسهم يعد انعكاساً للقيمة الحقيقية لأصول الوحدة (Mulya & Arisudhana,2019:2)، وتصف قيمة الوحدة أيضاً كيف تتمكن وحدة إقتصادية جيدة أو سيئة من إدارة ثروتها، وتمثل كذلك تصور المستثمرين الحاليين والمرتقبين لمستوى نجاح الوحدة في إدارة مواردها (Syamsudin,et.al.,2020:289).

وغالباً ما يتم استخدام عدداً من المصطلحات لتصف قيمة الوحدة الاقتصادية مثل القيمة الاسمية والقيمة السوقية والقيمة العادلة والقيمة الجوهرية والقيمة الدفترية وقيمة التصفية، إذ يخلص Moeljadi إلى أن معظم المفاهيم الممثلة لأداء الوحدة في السوق كانت ممثلة بالقيمة الجوهرية، ولكن بالوقت نفسه كان من الصعب للغاية تحديد القيمة الجوهرية، لأن ذلك يتطلب القدرة على تحديد المتغيرات المهمة التي تحدد ربحية الوحدة، كما أن هذه المتغيرات تختلف من وحدة اقتصادية إلى أخرى. لذلك، يتم استخدام القيمة السوقية بسبب سهولة الوصول للبيانات واستنادها أيضاً إلى تقييم معتدل (Moeljadi,2014:9).

وبما أن هدف الوحدة هو تعظيم القيمة كما سبقت الإشارة إليه فإن قيمة الوحدة هي "قيمة سوقية" لأن القيمة السوقية يمكن أن توفر أقصى قدر من الازدهار للمساهمين إذا زاد سعر أسهم تلك الوحدة (Surwanti & Pamungkas, 2021: 150-151)، وهذا ما أبرزته معظم الدراسات التي تناولت مفهوم قيمة الوحدة الاقتصادية.

إذ يفسّر Mulya & Arisudhana قيمة الوحدة من الناحية المفاهيمية على أنها "القيمة التي يحددها سعر السهم المتداول في سوق رأس المال" (Mulya & Arisudhana, 2019: 2). وبذلك فإن سعر سهم وحدة ما يعكس قيمة تلك الوحدة بالنسبة للمستثمرين بحيث تجذب أسعار الأسهم المرتفعة انتباه المستثمرين لاستثمار رأس المال في الوحدة (Sukesti, et.al., 2021: 167).

ومن المعلوم أن قيمة الوحدة التي تم طرحها للاكتتاب العام في سوق رأس المال تنعكس في سعر أسهم تلك الوحدة، في حين أن قيمة الوحدة التي لم تطرح للاكتتاب العام، تتحقق إذا تم بيع تلك الوحدة (Surwanti & Pamungkas, 2021: 150-151).

وبشكل عام تهدف أي وحدة اقتصادية على المدى الطويل إلى تعظيم قيمتها، إذ تمثل القيمة العالية للوحدة مستوى ازدهار مالك الوحدة وبذلك تصبح قيمة الوحدة أيضاً الشغل الشاغل للمستثمرين، إذ ينعكس مستوى ازدهار المساهمين والمستثمرين في القيمة التي تحصل عليها الوحدة بمعنى آخر، تصبح قيمة الوحدة هي مؤشر الأداء لإدارة الوحدة الاقتصادية (Hidayah, 2014: 2). فضلاً عن ذلك فإن وجهات النظر المختلفة حول مفهوم قيمة الوحدة الاقتصادية وكيفية تحديدها إستلزم أن تكون هناك أهداف مختلفة لقيمة الوحدة الاقتصادية تطرقت لها بعض الدراسات ذات الصلة بقيمة الوحدة الاقتصادية كما يأتي:

١. هدف تعظيم الثروة:

يرى معظم الباحثين أن الوحدة تسعى إلى تعظيم الثروة المتمثل في تعظيم القيمة الحالية للمشروع وقيمتها في السوق المالي فهي إستراتيجية بعيدة الأجل تعمل على تعظيم القيمة الحالية للوحدة وديمومة نشاطها وتعد معياراً للأداء ومقياساً لكفاءة إدارة الوحدة (منصور وآخرون، ٢٠٢١: ١٣١-١٣٣).

٢. هدف تعظيم القيمة المالية للوحدة:

يرى الاقتصاديون أن تعظيم الربحية يبرهن عن الكفاءة الاقتصادية للوحدة لذلك يعدون استأعمال تعظيم الربح كهدف لغرض تقييم أداء الوحدة التشغيلي، وعلى هذا الأساس فإن جميع القرارات داخل الوحدة هي توجه لغرض تحقيق أكبر ربح ممكن من حيث الاستفادة القصوى من المصادر الانتاجية للوحدة، في حين أن المختصين الماليين ينظرون إلى أن تعظيم القيمة المالية للوحدة هو محصلة القرارات المالية في اتجاهات الاستثمار والتمويل لأنها تعد القرارات المؤثرة في قيمة الوحدة من خلال تأثيرها في حجم العائد المتوقع وتأثيرها في حجم وأنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة (وهاب والخفاجي، ٢٠٢١: ٢٣٢-٢٣٣).

٣. هدف تعظيم القيمة السوقية:

يمثل هدف تعظيم القيمة السوقية الهدف الأول التي تسعى الوحدة إلى تحقيقه لضمان بقاءها ونموها واستمرارها ويعرف هذا الهدف بإسم مضاعفة ثروة الوحدة أو مضاعفة القيمة الصافية للوحدة، كما يعد تعظيم قيمة الوحدة في السوق تعظيماً لقيمة السهم الواحد فيها ومن الأمور الهامة

التي دفعت ادارة الوحدة الى تفضيل هذا الهدف هو الخوف من انخفاض قيمة اسهمها في السوق المالي الذي يدفع الوحدات الاخرى الى امتلاك وضم الوحدة ضد رغبات المديرين (منصور وآخرون، ٢٠٢١: ١٣١-١٣٣).

ثالثاً: العلاقة بين الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وقيمة الوحدة الاقتصادية:

تدعي معظم الوحدات الاقتصادية إن لم يكن كلها على حد تعبير Ramin & Lew أنها تخلق قيمة من نوع ما، وفي هذا الصدد فقد أبلغت تلك الوحدات حتى السنوات الأخيرة عن معلومات حول خلق القيمة المالية والاستخدام الكمي للموارد بشكل جيد إلى حد ما ولكن لم يتم دمج المعلومات غير المالية بشكل كافٍ، أو بالأحرى تم تجاهلها (Ramin & Lew, 2015:27). وهذا يعني أن الإبلاغ عن المعلومات بشكله التقليدي يتجاهل الكفاءات والأنظمة والعمليات والبيانات والشبكات والعلاقات والتأثير الخارجي على المجتمع والبيئة المادية المحيطة بالوحدة الاقتصادية، وقد يكون ذلك ليس بسبب عدم توفر البيانات المتعلقة بالأصول غير الملموسة أو قضايا الاستدامة، بل يتم قياس هذه الجوانب والإبلاغ عنها بشكل غير كافٍ من خلال المؤشرات التقليدية مما ينعكس في قيمة تلك الوحدة مُجدتاً فجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للوحدة الاقتصادية (Doni, et.al., 2019:15).

ويُظهر تلك الفجوة أن سوق رأس المال لا يضع الثقة في القوائم المالية والتدفقات النقدية المستقبلية، إذ تشير الاختلافات الكبيرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم الوحدة الاقتصادية إلى أن معلومات القوائم المالية لا تكفي وحدها لشرح قيمة الوحدة للمستثمرين، وهذا يشير إلى أنه لا يزال هناك عدد من أصول الوحدة التي لم يتم قياسها أو تسجيلها (Komar, et.al., 2020:2). ولقد أدت الحاجة منذ التسعينيات على وجه الخصوص إلى تحديد وقياس الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للوحدات الاقتصادية إلى تعزيز حركة رأس المال الفكري (أو غير الملموس)، إذ تمت دراسة الأنواع الثلاثة المختلفة لرأس المال (مثل رأس المال الهيكلي ورأس المال العلائقي ورأس المال البشري) التي تشكل رأس المال الفكري وعلى نطاق واسع من قبل الباحثين، مما يشير إلى الأهمية المتزايدة للأصول غير الملموسة والمعرفة في مجالات الأعمال المختلفة (Doni, et.al., 2019:8).

ومن ثم فإن قيمة الوحدة الاقتصادية تتشكل على أساس أصول الوحدة الملموسة وغير الملموسة أيضاً وتعد أصول الوحدة غير الملموسة أكثر أهمية بالنسبة للوحدة نفسها لأنها تحقق قيمة سوقية أكبر بكثير، إذ تتكون أصول الوحدة غير الملموسة من رأس المال الفكري للوحدة (Sundac & Krmpotic, 2009:281).

وبما أن القيمة التي يتم إنشاؤها تستند إلى رؤوس أموال مختلفة لأصحاب المصلحة المختلفين في فترات زمنية مختلفة، فليس من الصحيح التركيز فقط على بعض رؤوس الأموال وتجاهل البعض الآخر، وعلى سبيل المثال ليس من الممكن إنشاء قيمة طويلة الأجل للوحدة من خلال سياسات غير مناسبة تجاه رأس المال البشري لزيادة رأس المال المالي، الأمر الذي يستدعي تبني منظور متكامل وواسع لخلق قيمة ذات جودة أفضل (Aras & Yildirim, 2021:2) من خلال التفكير في كيفية تنظيم ودمج الأنواع المختلفة من المقاييس (المالية والكمية والنوعية) بهدف تلبية احتياجات المستثمرين متعددة الأوجه للحصول على معلومات حول رؤوس الأموال واستراتيجية الوحدة وخطة العمل وتحسين الأداء بمرور الوقت (Doni, et.al., 2019:15).

لذا فمن المتوقع أن تشارك الوحدات التي تُبلغ عن رؤوس أموال متعددة في عملية خلق قيمة مستدامة ويجب وفقاً لذلك أن تحدد جميع رؤوس الأموال التي تستخدمها خلال هذه العملية وكيفية قيام تلك الوحدات بتجديدها، ومن ثم يمكن التكهن بأن تقوم الوحدات الاقتصادية بتقديم تقارير فاعلة عن رؤوس أموال متعددة والتي عند أخذها معاً يجب أن تخلق قيمة بطريقة مستدامة (Albertini, 2018:13-14)، فضلاً عن ذلك تساهم بتحسين وتوسيع المعلومات المتاحة للمشاركين في سوق رأس المال، ومن ثم تقليل حالة عدم تماثل المعلومات (Barth, et.al., 2017:5) الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على أسهم الوحدة الاقتصادية، مما ينعكس على تعزيز السيولة في السوق (Muttakin, et.al., 2020:518).

ومما تقدم يتضح للباحثين أن الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وما يوفره من معلومات مهمة ومتكاملة يساهم في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، إذ أنه يأخذ بالحسبان كل أشكال رؤوس الأموال ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت مالية أو غير مالية، فضلاً عن كونها ملموسة أو غير ملموسة مما قد يردم الفجوة ما بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية مستقبلاً أو على الأقل يحد من إتساعها.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي:

أولاً: القياس والوصف الاحصائي لمتغير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في المصارف عينة البحث:

من أجل معرفة المستوى الذي وصله القطاع المصرفي الخاص بالعراق في الإبلاغ عن رأس المال المتعدد ينبغي إختيار طريقة مناسبة للقياس، ولتحقيق ذلك قام الباحثان بإجراء مسح لأغلب الدراسات ذات الصلة بالإبلاغ عن رأس المال المتعدد ووجد أن أغلب تلك الدراسات استخدمت طريقة تحليل المحتوى لقياس مستوى الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في الوحدات الاقتصادية منها على سبيل المثال دراسة كل من (Soni & Bhanawat, 2016) و (Alqallaf & Alareeni, 2018).

ومن أجل إجراء ذلك التحليل، فقد تمكن الباحثان من إعداد قائمة فحص (Checklist) بالإعتماد على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع للتحقق من مدى إبلاغ المصارف الخاصة العراقية عينة البحث عن رأس المال المتعدد وتضمنت تلك القائمة ستون (60) بنداً للإبلاغ تم تقسيمها إلى ستة (6) أنواع من رؤوس الأموال كما يوضحها الجدول (1).

الجدول (1) قائمة رأس المال المتعدد

نوع رأس المال	بنود الإبلاغ
المالي	١. رأس المال المالي في نموذج الأعمال. ٢. الديون أو حقوق الملكية أو المنح؛ الاستثمارات. ٣. معلومات عن أسهم رأس المال. ٤. العائد على الأصول، العائد على حق الملكية، نسبة السيولة.
المصنع	١. مدخلات نموذج الأعمال، الأنشطة، المخرجات، النتائج. ٢. إنتاج السلع أو تقديم الخدمات.
البشري	١. مدخلات نموذج الأعمال، الأنشطة، المخرجات، النتائج. ٢. كفاءة الموظفين وقدراتهم.

نوع رأس المال	بنود الإبلاغ
	٣. خبرة الموظفين. ٤. ولاء الموظفين ودوافعهم. ٥. تنوع الموظفين. ٦. معنويات الموظفين. ٧. إدارة الموارد البشرية. ٨. استحقاقات الموظفين.
الفكري	١. مدخلات نموذج الأعمال، الأنشطة، المخرجات، النتائج. ٢. حوكمة الشركات. ٣. الملكية الفكرية. ٤. تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات. ٥. الأموال التي يتم إنفاقها في البحث والتطوير. ٦. عدد المنتجات الجديدة المطورة.
الاجتماعي والعلائقي	١. رأس المال الاجتماعي والعلائقي في نموذج الأعمال. ٢. سلامة الزبائن وخصوبيتهم. ٣. مؤشر رضا الزبائن. ٤. حقوق الانسان. ٥. العلاقات مع الموردين. ٦. العلاقات مع المقرضين. ٧. العلاقات مع المشرعين والمنظمين وصانعي السياسات. ٨. الاستثمار الاجتماعي (الأموال التي تنفق على الأعمال الخيرية).
الطبيعي	١. مدخلات نموذج الأعمال، الأنشطة، المخرجات، النتائج. ٢. استخدام موارد الأراضي والمياه والغلاف الجوي والتأثير عليها.
	١٢. متوسط أيام التدريب لكل موظف. ١٣. إجمالي الاستثمار في التدريب. ١٤. معدل التغيب عن العمل. ١٥. نسبة الحد الأدنى للأجور. ١٦. مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs.
	٧. العمليات والسياسات والإجراءات. ٨. الهيكل التنظيمي. ٩. علامات تجارية. ١٠. صورة الشركة. ١١. الحصة السوقية. ١٢. مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs.
	٩. الانخراط في العمل الاجتماعي. ١٠. المشاركة في المشاريع الثقافية. ١١. الثقافة المؤسسية. ١٢. المطالبات والدعوى القضائية. ١٣. العلاقات مع الشركاء التجاريين. ١٤. العلاقات مع الموظفين. ١٥. العلاقات مع المساهمين. ١٦. مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs.
	٣. الاستثمارات في حماية البيئة. ٤. مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى: (IIRC, 2013) و (Alqallaf & Alareeni, 2018) و (Dilling & Caykoylu, 2019).

وبناءً على ذلك فقد افترض الباحثان ان الإبلاغ عن كل بند من تلك البنود يساوي (1) إذا قدم المصرف المعلومات المطلوبة وفي حال عدم توفير مثل تلك المعلومات فإن الإبلاغ عن ذلك البند يساوي (0) كما سيوضح لاحقاً.

ومن ثم قام الباحثان بتقييم موثوقية قائمة التحقق عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي وقد بلغ معامل ثبات المقياس (0.66) وبذلك يعد المقياس متماثلاً داخلياً. وبعد أن تم توضيح واختيار طريقة لقياس مستوى الإبلاغ عن رأس المال المتعدد والقيم التي يتم افتراضها لذلك الغرض والتي تتراوح في المتوسط بين (0) و(1) يمكن أن نحصل على نتائج القياس.

إذ تم فحص البيانات التي تم جمعها من خلال الاطلاع على تقارير (10) مصارف عراقية خاصة خلال مدة الدراسة التي تم تحديدها بالأعوام (٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠) ومن خلال مقابلتها بالبنود الواردة بقائمة الفحص تم حساب متوسط القيم للبنود المُبلغ عنها من قبل كل مصرف من المصارف عينة البحث خلال كل سنة مالية على حدة ومن ثم التوصل لمتوسط القيم للسنوات الثلاثة موضوعة البحث كما موضح في الجدول (2).

الجدول (2) نتائج الإبلاغ عن رأس المال المتعدد للمصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	نسبة الإبلاغ خلال السنة المالية %			متوسط نسبة الإبلاغ %
		٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	
١	الأهلي	20	23	27	23
٢	المنصور للاستثمار	25	30	30	28
٣	بغداد	25	32	33	30
٤	المتحد للاستثمار	20	18	20	19
٥	آشور	25	27	27	26
٦	التجاري العراقي	23	33	30	29
٧	الشرق الاوسط للاستثمار	28	32	32	31
٨	الموصل	15	18	20	18
٩	الاستثمار	23	25	25	24
١٠	الخليج	23	30	27	27

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث.

ويتضح من الجدول (2) حصول مصرف الشرق الاوسط للاستثمار على أعلى متوسط نسبة إبلاغ عن رأس المال المتعدد خلال سنوات الدراسة بلغ (31%) مما جعله يتصدر قائمة المصارف عينة البحث فيما حل مصرف الموصل للإستثمار بالمرتبة الاخيرة متذيلاً القائمة بمتوسط إبلاغ عن رأس المال المتعدد خلال سنوات الدراسة بلغ (18%).

ويمكن وصف متغير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد إحصائياً كما في الجدول (3).

الجدول (3) الوصف الإحصائي لمستويات الإبلاغ عن رأس المال المتعدد لدى المصارف عينة البحث

السنة	المتوسط %	الوسيط %	الانحراف المعياري %	أعلى تقييم %	أقل تقييم %
2018	22.70	23.00	3.62	28	15
2019	26.80	28.50	5.63	33	18
2020	27.10	27.00	4.48	33	20

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (3) أن متوسط نسب درجات الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في التقارير السنوية للمصارف عينة البحث قد إرتفع بمرور الوقت من 22.70 في المائة في عام ٢٠١٨ إلى 26.80 في المائة في عام ٢٠١٩ ومن ثم إلى 27.10 في المائة في عام ٢٠٢٠ في حين كانت أعلى التقييمات المسجلة ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٨، و33% في عام ٢٠١٩، و33% في عام ٢٠٢٠ وقد كانت تلك النسب إجمالاً ضعيفة، على الرغم من الارتفاع الطفيف في متوسط الإبلاغ عن رأس المال المتعدد بمرور الوقت، مما يدل على عدم الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة برأس المال المتعدد بشكل منظم في تقاريرها السنوية وبما ينسجم مع إطار الإبلاغ المتكامل الدولي.

ثانياً: القياس والوصف الإحصائي لقيمة الوحدة الاقتصادية:

تشير الدراسات ذات الصلة بقيمة الوحدة الاقتصادية إلى أن النماذج أو المقاييس المستخدمة لقياس قيمة الوحدة متنوعة للغاية مثل العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والأرباح لكل السهم (EPS)، و Tobin's Q (Dang, et.al., 2020:63-66)، وقد يكون الأبرز من بينها Tobin's Q الذي تم تطويره بواسطة البروفيسور James Tobin، إذ يعد Tobin's Q مقياساً للأداء من خلال مقارنة تقييمين لنفس الأصل (Jacob & Taslim, 2017:2) الذي يتميز بأنه يقيس الأداء طويل الاجل وأنه مصمم ليعكس تقييم السوق لأصول الوحدة بالنسبة

لقيمها الدفترية وذلك يجعله مقياساً مناسباً لقيمة الوحدة الاقتصادية لاسيماً وإن رؤوس الأموال الفكرية والبشرية والاجتماعية والطبيعية تنعكس جزئياً فقط في القيمة الدفترية للأصول أو قد لا تنعكس بالكامل (Barth, et.al., 2017:10).

وبناءً على ذلك يرى الباحثان أن إنموذج Tobin's Q الأنسب لقياس قيمة الوحدة الاقتصادية نظراً لما يتمتع به من مواصفات سبقت الإشارة إليها وكذلك أفضليته على النماذج الأخرى للقياس واستخدامه الواسع في الدراسات ذات الصلة بقيمة الوحدة الاقتصادية ومنها على سبيل المثال دراسات كل من (Lee & Yeo, 2015) و (Salvi, et.al., 2020) و (Wahl, et.al., 2020).

لذلك تم اعتماد مقياس Tobin's Q لقياس قيمة المصارف عينة البحث وفق الصيغة المستخدمة في دراسة (Lee & Yeo, 2015) كما موضح في المعادلة أدناه:

$$Q_{i,t} = (MVE_{i,t} + BVL_{i,t}) / BVA_{i,t}$$

فإذا كانت نسبة Tobin's Q أكبر من واحد فإن ذلك يشير إلى أن القيمة السوقية للوحدة أكبر من قيمة أصولها ويعبر ذلك عن الأداء الجيد للوحدة والربحية المرتفعة وأن تلك الوحدة ناجحة في قراراتها الاستثمارية، وذلك يعد محفزاً للمستثمرين لاستثمار أموالهم فيها، أما إذا كانت نسبة Tobin's Q أقل من واحد، فإن ذلك يشير إلى أن القيمة السوقية للوحدة أقل من قيمة أصولها ويعبر ذلك عن الأداء السلبي للوحدة مما يشير إلى عدم جدوى الاستثمار بالأصول في تلك الوحدة لذلك يميل المستثمرون إلى تجنب الاستثمار فيها (عبد، ٢٠٢٠: ١٦).

ويمكن التعرف على المؤشرات التي حصلت عليها المصارف عينة البحث من خلال تطبيق الانموذج أعلاه وخلال كل سنة من سنوات البحث، ومن ثم استخراج متوسط المؤشرات لكل مصرف ومن ثم ترتيب المصارف عينة البحث وفقاً لذلك من أعلى مؤشر إلى أدنى مؤشر كما موضح في الجدول (4).

الجدول (4) مؤشرات قيمة الوحدة الاقتصادية للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	السنة	قيمة $Q_{i,t}$	متوسط قيمة Q	ترتيب المصارف وفق متوسط قيمة Q
المصرف الأهلي العراقي	2018	0.67	0.81	3
	2019	0.84		
	2020	0.91		
مصرف المنصور للاستثمار	2018	0.91	0.91	1
	2019	0.92		
	2020	0.89		
مصرف بغداد	2018	0.83	0.84	2
	2019	0.82		
	2020	0.88		
المصرف المتحد للاستثمار	2018	0.46	0.53	8
	2019	0.53		
	2020	0.60		
مصرف آشور	2018	0.55	0.54	7
	2019	0.51		
	2020	0.57		
المصرف التجاري العراقي	2018	0.63	0.65	5
	2019	0.65		
	2020	0.68		

اسم المصرف	السنة	قيمة $Q_{i,t}$	متوسط قيمة Q	ترتيب المصارف وفق متوسط قيمة Q
الشرق الأوسط للاستثمار	2018	0.71	0.66	4
	2019	0.63		
	2020	0.64		
مصرف الموصل	2018	0.45	0.43	10
	2019	0.44		
	2020	0.40		
مصرف الاستثمار العراقي	2018	0.65	0.64	6
	2019	0.64		
	2020	0.64		
مصرف الخليج التجاري	2018	0.54	0.51	9
	2019	0.52		
	2020	0.48		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية والتقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

ويتضح من الجدول أعلاه حصول مصرف المنصور للاستثمار على أعلى مؤشر لقيمة الوحدة الاقتصادية خلال سنوات البحث الثلاث بمتوسط 0.91 يليه مصرف بغداد بمتوسط 0.84 ومن ثم المصرف الاهلي العراقي الذي حلّ بالمرتبة الثالثة بمتوسط 0.81 فيما تذيّل قائمة مؤشر القيمة مصرف الموصل الذي جاء بالمرتبة العاشرة والأخيرة من بين المصارف عينة البحث بمتوسط 0.43.

ويمكن وصف متغير قيمة الوحدة الاقتصادية إحصائياً كما في الجدول (5).

الجدول (5) الوصف الإحصائي لمتغير البحث التابع قيمة الوحدة الاقتصادية وفق مقياس Tobin's Q					
السنة	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
2018	0.64	0.6374	0.14854	0.91	0.45
2019	0.65	0.6337	0.16079	0.92	0.44
2020	0.67	0.6369	0.17406	0.91	0.40
المجموع	0.65	0.6400	0.15704	0.92	0.40

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح ان المتوسط الحسابي لمتغير قيمة الوحدة الاقتصادية بلغ خلال سنة ٢٠١٨ (0.64) وفي سنة ٢٠١٩ بلغ (0.65) فيما كان في سنة ٢٠٢٠ (0.67) وكان أعلى قيمة خلال سنوات الدراسة (0.092) وكان في سنة ٢٠١٩ وبالمقابل كانت أقل قيمة (0.40) خلال سنة ٢٠٢٠، وتشير هذه النتائج الى أن الأرقام السوقية لجميع المصارف عينة البحث أقل من أرقام أصولها الدفترية وهذا يعبر عن أداء غير إيجابي لمعظم تلك المصارف وذلك وفقاً لمقياس Tobin's Q.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

سيتم اختبار فرضية البحث الرئيسية لغرض التعرف على علاقة الارتباط والتأثير بين متغيري البحث وتحديد مدى صحتها لغرض قبول أو رفض الفرضية، بالاعتماد على عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية لإجراء التحليل كما يأتي:

١. علاقة الارتباط:

من أجل معرفة قوة العلاقة واتجاهها كخطوة أولى لإثبات ونفي الفرضية الأساسية تم اختبار وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وقيمة الوحدة الاقتصادية للمصارف عينة البحث كما موضح بالجدول (6).

الجدول (6) علاقة الارتباط بين الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وقيمة الوحدة الاقتصادية للمصارف عينة البحث

قيمة معامل الارتباط	اختبار t لاختبار معامل الارتباط	قيمة t الجدولية بمستوى (%5)	الدلالة
0.51	3.14	2.05	وجود ارتباط

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

من خلال الجدول أعلاه بلغت قيمة t المحسوبة (3.14) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط متوسطة وذات دلالة إحصائية بين الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وقيمة الوحدة الاقتصادية للمصارف عينة البحث، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.51) وهي قيمة موجبة، وهذا يعني أن الارتباط ايجابي اي كلما ازداد مستوى الإبلاغ عن رأس المال المتعدد سوف تزداد قيمة الوحدة الاقتصادية.

٢. علاقة التأثير:

من أجل معرفة تأثير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة المصارف عينة البحث سيتم استأعمال إنموذج الانحدار الخطي البسيط كما في المعادلة أدناه:

$$\text{Tobin's } Q_{i,t} = \alpha + \beta \text{MC}_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

إذ أن:

Tobin's Q: قيمة الوحدة باستخدام مقياس Tobin's Q للوحدة الاقتصادية i للمدة t وهو متغير تابع.

$\text{MC}_{i,t}$: رأس المال المتعدد للوحدة الاقتصادية i للمدة t وهو متغير مستقل.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

الجدول (7) تأثير الإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة الوحدة الاقتصادية للمصارف عينة البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة B	اختبار t لاختبار B	قيمة R ²	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الإبلاغ عن رأس المال المتعدد	قيمة الوحدة الاقتصادية	0.24	0.03	3.13	0.26	9.77	يوجد تأثير

* قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،28) = 4.20.

** قيمة t الجدولية بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (28) = 2.05.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

من خلال الجدول أعلاه بلغت قيمة F المحسوبة (9.77) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإبلاغ عن رأس المال المتعدد في قيمة المصارف عينة البحث، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي ، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (0.26) وهذا يعني بأن (26%) من التغيرات الحاصلة في قيمة الوحدات الاقتصادية يمكن تفسيره من خلال الإبلاغ عن رأس المال المتعدد، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.03) وهي قيمة موجبة ودالة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (3.13) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وعليه عند

تغيير وحدة واحدة في الإبلاغ عن رأس المال المتعدد سوف يكون هناك زيادة بمقدار (3%) في قيمة الوحدة الاقتصادية، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الآتي:

$$\text{Tobin's } Q_{i,t} = 0.24 + 0.03 \text{ MC}_{i,t}$$

وهذا يعني أن المصرف الذي يُبلغ عن كافة المعلومات المتعلقة برؤوس الأموال المتعددة يحوز على ثقة أصحاب المصالح وتقديرهم، إذ يجعلهم على إطلاع كامل بالأنشطة التي يُمارسها وتأثيراتها في البيئة المحيطة وتأثيرات البيئة المحيطة على أنشطته في حدود تأثيرها على عملية تكوين القيمة في ذلك المصرف، كما يُبرز كيفية محافظته على القيمة التي يكونها ويظهر إمكانات تكوين القيمة في المستقبل، الأمر الذي يؤدي إلى جذب المزيد من المستثمرين للاستثمار في أنشطته مما يساعد في رفع أسعار أسهمه في السوق وبالتالي ينعكس إيجاباً في قيمة المصرف.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات في ضوء ماتم مناقشته في الجانب النظري وما تم التوصل إليه في الجانب العملي كما يأتي:
1. تغيير النظرة لرأس المال من الشكل التقليدي الذي يصفه على انه ثروة على شكل أموال أو أصول تخضع للتمثيل أو التقييم المالي الى أوسع من ذلك أي إلى كل مايشمل رفاهية الانسان أو كل ماينتج من سلع وخدمات ذات صلة برفاهية الانسان وهو ما حدا بمجلس الابلاغ المتكامل الدولي إلى إطلاق مبادرته المتمثلة بإطار الابلاغ المتكامل الدولي المستند إلى رأس المال المتعدد والذي يشجع الوحدات الاقتصادية على الاخذ بالحسبان كل ما يؤثر في عملية خلق القيمة والإيفاء بمتطلبات أصحاب المصالح ولاسيما مقدمي رأس المال.
2. تعاضم قيمة الأصول غير الملموسة في السنوات الاخيرة إذ أن قيمة الأصول غير الملموسة أخذت بالإزدياد على حساب قيمة الأصول الملموسة، كما أن الوحدات الاقتصادية في الواقع تمتلك امكانات لخلق القيمة تتجاوز ما يتم قياسه والابلاغ عنه في القوائم المالية، الأمر الذي تطلب إيجاد وسيلة لتحديد وتوصيل المعلومات المتعلقة بالقيمة الحقيقية وإظهار العلاقات والمفاضلات التي تحدث بين رؤوس الأموال التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية أو تلك التي تؤثر فيها لتعزيز فهم أصحاب المصالح لعملية خلق القيمة ومن ثم مساعدتهم في إتخاذ القرار وتخصيص رؤوس أموالهم المالية وفقاً لذلك.
3. يرتبط الإبلاغ عن رأس المال المتعدد وقيمة المصارف عينة البحث بعلاقة طردية، ومن ثم فإن الإبلاغ عن رأس المال المتعدد يمكن أن يؤثر إيجابياً في قيمة المصارف عينة البحث.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:
1. على المصارف العراقية الخاصة أن تدرك أن الإبلاغ التقليدي عن المعلومات المالية فقط أو الإبلاغ عن المعلومات المالية بشكل مستقل عن المعلومات غير المالية لن يحقق لها النجاح على الأمد البعيد ولن يفي باحتياجات وتطلعات أصحاب المصالح المتزايدة، لذا ينبغي للمصارف العراقية الخاصة أن تبدأ بتغيير طريقتها في التفكير من التفكير المنعزل الذي يتجاهل عملية خلق القيمة من خلال الربط بين المعلومات المالية وغير المالية الى التفكير المتكامل الذي يأخذ

بالحسبان كافة الامور المتعلقة بخلق القيمة لتحقيق فهم أفضل للعوامل التي تؤثر مادياً في قدرة المصرف على خلق قيمة بمرور الوقت، أي رؤوس الأموال الست وعلى النحو الذي اقترحه مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي.

٢. ضرورة التوسع في ممارسات الإبلاغ عن المعلومات في المصارف العراقية الخاصة على أساس قاعدة عريضة من رؤوس الأموال لما يوفره من معلومات مهمة ومتكاملة، ومن ثم زيادة الشفافية وتقليل حالة عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك بالنتيجة على أسعار الأسهم في السوق وتعظيم قيمة المصارف العراقية الخاصة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. عبده، إيمان محمد السعيد سلامة، (٢٠٢٠)، أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (٢٤)، العدد (١).
٢. العوادلي، هبة سعد حسن، (٢٠١٨)، المحاسبة عن رؤوس الأموال المتعددة وفقاً لمدخل التقارير المتكاملة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
٣. منصور، لمى محمد وآخرون، (٢٠٢١)، تأثير النمو المستدام في قيمة الشركات: دراسة تطبيقية لشركات قطاع الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ١، العدد ٢.
٤. وهاب، أسعد محمد علي والخفاجي، صدام حسان نجيب، (٢٠٢١)، تأثير الأبعاد الثقافية في تقرير الحسابات وانعكاسها على قيمة الشركة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (١٠)، العدد (٣٧).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

5. ACCA, (2013). The Draft Framework for Integrated Reporting.
6. ACCA, 2013.
7. Albertini, E. (2018). Integrated reporting in France: a failure of reducing the information asymmetries about sustainability. Sustainability Accounting, Management and Policy Journal.
8. Almasan, A., Circa, C., Dumitru, M., Guşe, R.G. & Mangiuc, D.M. (2019). Effects of integrated reporting on corporate disclosure practices regarding the capitals and performance. Amfiteatru Economic, Vol.21, No.52.
9. Alqallaf, H. & Alareeni, B. (2018). Evolving of selected integrated reporting capitals among listed Bahraini banks. International Journal of Business Ethics and Governance, Vol.1, No.1.
10. Aras, G. & Yıldırım, F.M. (2021). Development of capitals in integrated reporting and weighting representative indicators with entropy approach. Social Responsibility Journal.
11. Barth, M.E., Cahan, S.F., Chen, L. & Venter, E.R. (2017). The economic consequences associated with integrated report quality: Capital market and real effects. Accounting, Organizations and Society.
12. Bernardi, C. & Stark, A.W. (2018). Environmental, social and governance disclosure, integrated reporting, and the accuracy of analyst forecasts. The British accounting review, Vol.50, No.1.
13. Bhasin, M.L. (2017). Integrated reporting at the crossroads: will it become trendsetter model for the corporate reporting. International journal of management sciences and business research, Vol.6, No. 2.
14. Dang, H.N., Nguyen, T.T.C. & Tran, D.M. (2020). The impact of earnings quality on firm value: The case of Vietnam. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, Vol.7, No.3.

15. Dang, H.N., Nguyen, T.T.C. & Tran, D.M. (2020). The impact of earnings quality on firm value: The case of Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, Vol.7, No.3.
16. Dilling, P.F. & Caykoylu, S. (2019). Determinants of companies that disclose high-quality integrated reports. *Sustainability*, Vol.11, No.13.
17. Doni, F., Larsen, M., Martini, S.B. & Corvino, A. (2019). Exploring integrated reporting in the banking industry: the multiple capitals approach. *Journal of Intellectual Capital*.
18. Flower, J. (2014). The international integrated reporting council: a story of failure. *Critical Perspectives on Accounting*, Vol.27.
19. Gokten, S. (2017). Accounting and corporate reporting: Today and tomorrow. Croatia.
20. Haji, A.A. & Hossain, D.M. (2016). Exploring the implications of integrated reporting on organisational reporting practice: Evidence from highly regarded integrated reporters. *Qualitative Research in Accounting & Management*, Vol. 13, No.4.
21. Hidayah, N. (2014). The effect of company characteristics toward firm value in the property and real estate Company in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Business, Economics and Law*, Vol.5, No.1.
22. IIRC, (2013). The international <IR> framework.
23. IIRC, (2015), Applying the Integrated Reporting concept of 'capitals' in the banking industry, <IR> Banking Network.
24. Jacob, J. & Taslim, F.A. (2017). The impacts of the ratio of liquidity, activity and profitability towards company value with dividend policy as intervening variables. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*, Vol.19, No.10.
25. Komar, S., Ahmar, N. & Darminto, D.P. (2020). Integrated Reporting Disclosure, Business Complexity and Firm Value. *Jurnal Riset Akuntansi Kontemporer*, Vol.12, No.1.
26. Krasodomska, J. (2014). Integrated Reporting and the Directions of Its Development. *Olsztyn Economic Journal*, Vol.9, No.2.
27. Lee, K.W. & Yeo, G.H.H. (2015). The association between integrated reporting and firm valuation. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol.47, No.4.
28. McElroy, M.W. & Thomas, M.P. (2015). The multicapital scorecard. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*. Vol.6, No.3.
29. Moeljadi, M. (2014). Factors affecting firm value: Theoretical study on public manufacturing firms in Indonesia. *South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law*, Vol.5, No.2.
30. Moloi, T. & Iredele, O. (2020). Firm value and integrated reporting quality of South African listed firms. *Academy of Strategic Management Journal*, Vol.19, No.1.
31. Moolman, J., Oberholzer, M. & Steyn, M. (2016). The effect of integrated reporting on integrated thinking between risk, opportunity and strategy and the disclosure of risks and opportunities. *Southern African Business Review*, Vol.20, No.1.
32. Morros, J. (2016). The integrated reporting: A presentation of the current state of art and aspects of integrated reporting that need further development. *Intangible Capital*, Vol.12, No.1.
33. Mulya, A.A. & Arisudhana, D. (2019). The Analysis of Determinant Factor of Company Value on Manufacture Company Listed on Indonesia Stock Exchange.
34. Muttakin, M.B., Mihret, D., Lemma, T.T. & Khan, A. (2020). Integrated reporting, financial reporting quality and cost of debt. *International Journal of Accounting & Information Management*. Vol.28, No.3.
35. Nicolo, G., Zanellato, G. & Tiron-Tudor, A. (2020). Integrated Reporting and European State-Owned Enterprises: A disclosure analysis pre and post 2014/95/EU. *Sustainability*, Vol.12, No.5.

36. Ramin, K. & Lew, S. (2015). A model for integrated capital disclosure and performance reporting: separating objects from value. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, Vol.5, No.1-2.
37. Salvi, A., Vitolla, F., Giakoumelou, A., Raimo, N. & Rubino, M. (2020). "Intellectual capital disclosure in integrated reports: The effect on firm value". *Technological Forecasting and Social Change*.
38. Salvioni, D, & Bosetti, L. (2014). Sustainable development and corporate communication in global markets. *Symphonya Emerging Issues in Management*, No.1.
39. Septiana, V. & Gustyana, T.T. (2021). The Influence of Dividend Policy, Debt Policy, Profitability and Firm Age on Firm Value on Cement Subsectors Listed on The IDX For the Period 2015-2019. *International Journal of Advanced Research in Economics and Finance*, Vol.3, No.1.
40. Smith, Sean Stein. (2015). Arguing for a Multiple Capital Model, *International Journal of Managerial Studies and Research*, Vol.3, No.5.
41. Soni, M. & Bhanawat, S.S. (2016). Disclosure Pattern of Six Capitals'under<Ir> Framework: Selected South African's Companies. *Indian Journal of Accounting*, Vol.XLVIII.
42. Stroehle, J.C. & Rama Murthy, S. (2019). Integrating frameworks for multi-capital accounting, reporting and valuation.
43. Sukesti, F., Ghozali, I., Fuad, F.U.A.D., Almasyhari, A.K. & Nurcahyono, N. (2021). Factors Affecting the Stock Price: The Role of Firm Performance. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, Vol.8, No.2.
44. Sundac, D. & Fatur Krmpotic, I. (2009), Measurement and management of intellectual capital. *Tourism and Hospitality Management Journal*, Vol.15, No.2.
45. Surwanti, A. & Pamungkas, W.S. (2021). Dividend Policy, Firms' Characteristics and the Impact on the Southeast Asian Firms' Value. In 4th International Conference on Sustainable Innovation 2020-Accounting and Management (ICoSIAMS 2020). Atlantis Press.
46. Syamsudin, S., Setiadi, I., Santoso, D. & Setiany, E. (2020). Capital Structure and Investment Decisions on Firm Value with Profitability as a Moderator. *Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia*, Vol.5, No.3.
47. Titko, J. & Shina, I. (2017). Non-financial value drivers: case of Latvian banks. *Procedia Engineering*.
48. Wahl, A., Charifzadeh, M. & Diefenbach, F. (2020). Voluntary adopters of integrated reporting—evidence on forecast accuracy and firm value. *Business Strategy and the Environment*, Vol.29, No.6.